



المملكة الأردنية الهاشمية

تحليل وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي

"صناعة الأحذية"

استناداً إلى جداول المدخلات والخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية
قسم المدخلات والخرجات

إعداد

عزبة سليمان

تموز 2011

قائمة المحتويات:

2	ملخص تفيلي للقطاع الفرعي (صناعة الأحذية)
4	مقدمة
6	أهم مؤشرات قطاع صناعة الأحذية

قائمة الجداول:

3	جدول (1) تعريفات
8	جدول (2) ترتيب قطاع صناعة الأحذية الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
9	جدول (3) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع صناعة الأحذية من الاستهلاك الكلي
10	جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع صناعة الأحذية من الاستهلاك الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

11	الشكل (1) مدخلات قطاع صناعة الأحذية حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)
----------	---

ملخص تفيلي للقطاع الفرعى (صناعة الأحذية)

تم بناء جداول المدخلات والخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعى يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتحدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع صناعة الأحذية استناداً إلى جداول المدخلات والخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الأحذية في الناتج المحلي الإجمالي 0.07%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الأحذية في الإنتاج الكلي 0.08%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع صناعة الأحذية 0.37% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الأحذية في الصادرات الوطنية 0.03%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الأحذية في تعويضات العاملين 0.04%.
- اقتصر استخدام انتاج قطاع صناعة الأحذية كاستهلاك وسيط على قطاع صناعة الأحذية مستخدماً من انتاج نفسه بنسبة بلغت 6.48%.
- بلغت نسبة انتاج قطاع صناعة الأحذية لمكونات الطلب النهائي 93.52%.
- كانت المنتجات الجلدية المستوردة أكثر استخداماً من قبل قطاع صناعة الأحذية نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.



جدول (1) تعاريفات

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجهها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، ومتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمها للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البدود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحسوبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقسم إلى مقسم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمنع الأردن بإمكانيات توجهه لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبتواس، والفوسفات، والصخر الريفي، وتتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهري الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الأردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتميزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والداخلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافةً إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات المادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطة المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات أساساً عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاعاً فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتحدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبسيب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتتوفر الجداول أداؤها؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهمة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخددي القرارات ورسمي السياسات ومعددي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحاللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع صناعة الأحذية استناداً إلى جداول المدخلات والخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه صناع الأحذية.

أهم مؤشرات قطاع صناعة الأحذية

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الأحذية في الناتج المحلي الإجمالي 0.07% محتلاً بذلك المرتبة 68 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية 31.55% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع صناعة الأحذية المرتبة 70 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.08%, والمرتبة 39 من بين أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.26%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمها للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (الم المحلي والمستورد). وتحمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع صناعة الأحذية 0.37% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية محتلاً المرتبة السادسة والثلاثون.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% لقطاعات الصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و 48.59% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع صناعة الأحذية المرتبة 66 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.03%, واحتل المرتبة 43 من بين قطاعات الصناعات التحويلية مساهمةً في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة .%0.05

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% لقطاعات الصناعات التحويلية و 83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع صناعة الأحذية المرتبة 75 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.04%, واحتل المرتبة 43 من بين قطاعات الصناعات التحويلية مساهمةً في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة .%0.26

جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع صناعة الألمنيوم الفرعية ضمن القطاعات الاقتصادية

ضمن القطاعات الاقتصادية كافة وبالغ عددها 81	المؤشرات
68	الناتج المحلي الإجمالي
70	الإنتاج الكلي
66	الصادرات الوطنية
75	تعويضات العاملين

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

جدول (3) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع صناعة الأحذية من الاستهلاك الكلي

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	التجارة	18.93
2	صناعة الأحذية	11.45
3	المنتجات الجلدية	10.00
4	خدمات أخرى	6.85
5	الكهرباء	4.04
6	العقارات	2.60
7	النقل البري	1.95
8	المنتجات النفطية المكررة	1.22
9	قطاع البنوك	1.17
10	منتجات المعادن المشكّلة	0.99
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		62.41
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		37.59
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواءً كان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبيّن الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات ووسيلة محلية لقطاع صناعة الأحذية. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع التجارة المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع صناعة الأحذية مخرجاتها بنسبة 18.93 %، في حين جاء قطاع صناعة الأحذية في المرتبة الثانية بنسبة 11.45 %، وقطاع المنتجات الجلدية في المرتبة الثالثة بنسبة 10.00 %. وفي المقابل، جاء قطاع منتجات المعادن المشكّلة في المرتبة العاشرة بنسبة 0.99 %.

جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع صناعة الأحذية من الاستهلاك الكلي

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات الجلدية	15.79
2	صناعة الأحذية	15.18
3	صناعة المنسوجات	2.70
4	المنتجات الكيماوية الأخرى	1.72
5	منتجات المعادن المشكّلة	0.78
6	صناعة الورق ومنتجاته	0.53
7	الكهرباء	0.29
8	المنتجات النفطية المكررة	0.25
9	المنتجات البلاستيكية	0.20
10	الآلات الهندسية	0.11
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد ل القطاع		37.59
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي ل القطاع		62.41
مجموع الاستهلاك الكلي ل القطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع صناعة الأحذية. وقد احتلت المنتجات الجلدية المرتبة الأولى الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع صناعة الأحذية بنسبة 15.79 %، وجاء قطاع صناعة الأحذية في المرتبة الثانية بنسبة 15.18 %، وقطاع صناعة المنسوجات في المرتبة الثالثة بنسبة 2.70 %. وفي المقابل، جاء قطاع الآلات الهندسية في المرتبة العاشرة بنسبة 0.11 %.

الشكل (1) مدخلات قطاع صناعة الأحذية حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

